

Distr.: General
28 July 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ٦٧ من جدول الأعمال المؤقت*
الشراكة الجديدة من أجل تنمية
أفريقيا والتقدم المحرز في التنفيذ
والدعم الدولي

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد الخامس عشر عن التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢٠/٧١، التقدم المحرز في مجال تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويتزامن التقرير أيضاً مع السنة الثانية من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي أعقاب اعتماد خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، والرؤية الاستراتيجية للتنمية التحويلية للقارة، وخطة السنوات العشر الأولى (٢٠١٣-٢٠٢٣) لتنفيذها، واصلت البلدان الأفريقية، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، تعميم أولويات خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أطرها الإنمائية الوطنية.

ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من الآثار السلبية السيئة الناشئة عن ضعف الظروف الاقتصادية العالمية على أداء النمو في أفريقيا، واصلت البلدان الأفريقية إحراز تقدم في تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة، ولا سيما في مجالات الهياكل الأساسية والزراعة وتعميم المنظور الجنساني. ولا تزال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران تغطي باعتراف واسع النطاق بوصفها أداة لتشجيع الحوكمة الرشيدة، كما يتضح ذلك من تزايد عدد البلدان الأفريقية التي تنضم إلى الآلية. وأُعطيَت الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية دفعةً قويةً إلى الأمام مع اعتماد المرفقات الثلاثة المتبقية من اتفاق منطقة التجارة الحرة الثلاثية بشأن قواعد المنشأ والإجراءات التصحيحية التجارية وتسوية المنازعات. ومهد ذلك



السبيل للتوقيع على الاتفاق والتصديق عليه في نهاية المطاف. وواصل شركاء أفريقيا في التنمية دعم تنفيذ مشاريع الشراكة الجديدة وخطة عام ٢٠٦٣ من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتخفيف عبء الديون، والتجارة. ومن بين الأولويات العاجلة للبلدان الأفريقية تكثيف الجهود لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي من خلال التصنيع والتحول الهيكلي، اللذين يُعدان عنصرين أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة. وستكون التدابير التكميلية التي يضطلع بها المجتمع الدولي من خلال التمويل، والتجارة، وتنمية القدرات، ونقل التكنولوجيا ضرورية في هذا الصدد.

أولا - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٣٢٠/٧١ المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، إلى الأمين العام أن يوافيها في دورتها الثانية والسبعين بتقرير شامل عن تنفيذ القرار. ويُقدّم هذا التقرير عملاً بذلك القرار.
- ٢ - ويسلط التقرير الضوء على تدابير السياسات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية في سياق تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعلى التدابير التكميلية التي نفذها المجتمع الدولي، بما في ذلك الدعم المقدم من كيانات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها خلال العام الماضي. ويسلط الضوء أيضاً على الأنشطة التي اضطلع بها كل من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني دعماً للشراكة الجديدة، حيثما توافرت البيانات اللازمة عن ذلك. واستُعين في إعداد التقرير بالمعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأعضاء فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية وسائر أصحاب المصلحة الأفريقيين، الإقليميين ودون الإقليميين.

ثانياً - الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

- ٣ - إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في عام ٢٠٠١، هي إطار تتولى زمامها ويقودها أفريقيا لإحداث تحوّل في القارة الأفريقية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ورغم إحراز تقدم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الأعوام الماضية، بما في ذلك في سياق تنفيذ بعض الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال هناك تحديات مستمرة وأخرى جديدة من شأنها أن تؤدي، ما لم تُعالج، إلى تقويض التقدم نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.
- ٤ - وتشمل خطة عام ٢٠٦٣، التي اعتُمدت في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، جميع أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإثر اعتماد خطة عام ٢٠٦٣، اعتمد الاتحاد الأفريقي أيضاً خطة السنوات العشر الأولى (٢٠١٣-٢٠٢٣) لتنفيذها، التي تشتمل على البرامج والمشاريع التالية: تنفيذ مشروع سد إنغا العظيم؛ وإنشاء شبكة متكاملة من القطارات الفائقة السرعة؛ وإنشاء جامعة افتراضية إلكترونية أفريقية؛ ووضع استراتيجية للسلع الأساسية؛ وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام ٢٠١٧؛ واعتماد جوازات سفر مشتركة للبلدان الأفريقية وكفالة حرية تنقل الأشخاص؛ وإنشاء سوق أفريقية واحدة للنقل الجوي؛ وإنشاء مؤسسة مالية أفريقية؛ ومبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠؛ وإنشاء شبكة إلكترونية لعموم أفريقيا؛ ووضع استراتيجية أفريقية للفضاء الخارجي.
- ٥ - وتبذل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، وهي الذراع الفني للاتحاد الأفريقي، جهوداً تركز فيها، بالتنسيق مع غيرها من الهياكل التابعة للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، على تنفيذ هذه البرامج من خلال تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية في مجالات التخطيط والتنفيذ ورصد التنفيذ وتقييمه. وتعمل الوكالة على تعزيز القدرات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لتنسيق تنفيذ هذه الخطط.

- ٦ - وتستند خطة عام ٢٠٦٣ إلى خبرة الشراكة الجديدة، وتتضمن جميع الأولويات القطاعية للشراكة الجديدة وكذلك الجهود الوطنية والإقليمية الجارية من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة.
- ٧ - ومنذ إطلاق اتفاق منطقة التجارة الحرة الثلاثية في مصر في عام ٢٠١٥، لا تزال المفاوضات بشأن وضع الصيغة النهائية للاتفاق جارية. واعتمد اجتماع لوزراء التجارة في أفريقيا عُقد في أوغندا في تموز/يوليه ٢٠١٧، المرفقات الثلاثة المتبقية من الاتفاق والمتعلقة بقواعد المنشأ والإجراءات التصحيحية التجارية وتسوية المنازعات، وبذلك تم تجاوز العقبة الأخيرة التي كانت تحول دون توقيعه والتصديق عليه. وفي أعقاب اعتماد المرفقات، وقعت جنوب أفريقيا على الاتفاق، ليصل بذلك عدد البلدان الموقعة عليه إلى ١٩ بلداً. ويحفز ذلك جميع البلدان المعنية على التوقيع على الاتفاق والتصديق عليه في نهاية المطاف. وتضم منطقة التجارة الحرة الثلاثية ٢٦ بلداً أفريقياً تمثل حوالي نصف القارة و ٥٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.
- ٨ - وسيطلب التحقيق الكامل لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣ بذل جهود متضافرة من جانب البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي، لدعم تنفيذ الأولويات الرئيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ألف - الهياكل الأساسية

- ٩ - الهياكل الأساسية ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في القارة وللتعجيل بالتكامل الإقليمي. وسعيًا إلى التغلب على العجز في الهياكل الأساسية الذي تعاني منه أفريقيا، واصلت البلدان الأفريقية تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وهو المسعى الرئيسي للاتحاد الأفريقي في مجال تطوير الهياكل الأساسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة دعم تنفيذ البرنامج.
- ١٠ - وتواصل إحراز تقدم في تنفيذ المبادرة الرئاسية لرعاية مشاريع الهياكل الأساسية بقيادة رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما، بصفته رئيس المبادرة التي تشمل تسعة مشاريع إقليمية للهياكل الأساسية عابرة للحدود، والتي يراها ثمانية من رؤساء الدول والحكومات. ويجري تعميم تنفيذ المبادرة على أعلى مستوى، ويرجع الفضل في ذلك إلى وجود نظام فعال للإبلاغ الشامل مرتين سنوياً في اجتماعات لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويدل ذلك على أهمية الإرادة والالتزام السياسيين للنهوض بمشاريع الهياكل الأساسية الرئيسية على الصعيد الإقليمي.
- ١١ - ومن بين المشاريع الجاري تنفيذها في إطار هذه المبادرة مشروع ”الحلقات المفقودة في الطريق الرئيسي العابر للصحراء الكبرى“، الذي يشمل بناء ٢٢٥ كيلومتراً من الطريق الرابطة بين أسامكا وأرليت في النيجر، وتستمر على مسارين متزامنين، ومن المتوقع إنجازها في نهاية عام ٢٠١٧. وفي إطار المشروع المعنون ”خط الألياف الضوئية الرابط بين الجزائر ونيجيريا مروراً بالنيجر“، الذي يهدف إلى الربط بين الجزائر ونيجيريا من خلال تركيب ٥٠٠ ٤ كيلومتر من الألياف البصرية الأرضية، اكتمل إنجاز الجزء الجزائري الذي دخل الآن طور التشغيل الكامل. أما فيما يتعلق بالجزء الواصل بين النيجر وتشاد، فقد أجريت دراسة جدوى مولها مصرف التنمية الأفريقي. وفي إطار ”مشروع خط أنابيب الغاز بين نيجيريا والجزائر“، يجري حالياً توقيع العقود المتعلقة بمرحلة ”الغاز المبكر“ من المشروع. وحددت السنغال جزء خط السكة الحديدية دكار - باماكو بوصفه المرحلة الأولى من ”مشروع الطريق/السكة

الحديدية داکار - نجامينا - جيبوتي“. ومن المتوقع أن يبدأ التنفيذ في عام ٢٠١٨، ويتولى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا تمويل جميع الدراسات التقنية ذات الصلة بالمشروع.

١٢ - وفي إطار المشروع المتعدد العناصر لإدارة المياه والنقل المعنون ”إنشاء خط ملاحى بين بحيرة فيكتوريا والبحر الأبيض المتوسط“، أنجزت الحكومة المصرية دراسة جدوى تمهيدية في الموعد المحدد، مما يتيح أساساً مرجعياً لإعداد مشاريع أخرى في إطار هذه المبادرة. و ”مشروع ممر النقل الواصل بين ميناء لامو جنوب السودان وإثيوبيا“ هو أحدث مشروع في المبادرة أقره مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الخامس والعشرين المعقود في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت الشراكة الجديدة، في أيار/مايو ٢٠١٦، مبادرة ”Move Africa“ (مبادرة تحرير حركة التجارة في أفريقيا)، بهدف استكمال مشاريع الممرات القائمة من أجل تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية من خلال خفض التكاليف وزيادة الكفاءة في قطاع النقل. وتستند المبادرة إلى المبادرات والمشاريع القائمة في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. ومن ضمنها مراكز الحدود ذات المنفذ الواحد، وتدابير تيسير التجارة، مثل برنامج الاتحاد الأفريقي لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وإطار خطة العمل من أجل التعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا.

١٤ - وللمساهمة في التعجيل بالمشاريع في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، عقدت الشراكة الجديدة الاجتماع الثاني لشبكة الأعمال التجارية القارية في أيار/مايو ٢٠١٦ لبحث تدابير التخفيف من المخاطر في مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود. وقد أثبتت الشبكة أنها محفل للتقني مساهمات القطاع الخاص في المشاريع المنفذة في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. وصدر تقرير الشبكة بشأن تخفيف مخاطر مشاريع الهياكل الأساسية ومشاريع برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ خلال أسبوع أفريقيا الذي كان موضوعه ”تعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة الشاملة والحوكمة الرشيدة والسلام والاستقرار في أفريقيا“.

١٥ - وأحرز تقدم أيضاً في مشروع سدّ إنغا الثالث للطاقة الكهرومائية مع إنشاء جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لوكالة تطوير مشروع سدّ إنغا العظيم والترويج له، وإنجاز دراسة جدوى بدعم من البنك الدولي في تموز/يوليه عام ٢٠١٦. وفي حين تعكف حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً على تقييم العطاءات المقدّمة لبناء محطة توليد الطاقة الكهربائية وتشغيلها، ستعمل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة عن كئيب مع مصرف التنمية الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومرفق إعداد مشاريع الهياكل الأساسية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي، ومجمع الطاقة في الجنوب الأفريقي، بدعم من حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا، من أجل وضع إطار عمل مؤسسي إقليمي لتنسيق تطوير المشروع وتمويله.

باء - الزراعة والأمن الغذائي

١٦ - الزراعة والأمن الغذائي ركيزتان أساسيتان في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وفي خطة ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة. وقد ركزت الشراكة الجديدة، من خلال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، على تنمية الزراعة وتحولها. وبالمثل، ووفقاً لخطة السنوات العشر الأولى للتنفيذ، فإن الهدف ١ الذي تتطلع خطة عام ٢٠٦٣ إلى تحقيقه، ”ازدهار أفريقيا القائم على النمو الشامل

لجميع والتنمية المستدامة"، يتطلب إحداث تحول جذري في الزراعة الأفريقية لتمكين القارة من إطعام نفسها ومن أن تكون جهة فاعلة رئيسية مصدرة صافية للأغذية. وعلى غرار ذلك، فإن خطة عام ٢٠٣٠ تهدف إلى تحويل الزراعة في إطار الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة".

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البلدان الأفريقية إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي، بما في ذلك الالتزام الوارد في إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي بتخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من النفقات العامة للزراعة والالتزام الوارد في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بتحقيق معدل نمو سنوي بنسبة ٦ في المائة في الإنتاجية الزراعية. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة، بلغ عدد البلدان التي حققت هدف الـ ١٠ في المائة أو تجاوزه ١٢ بلداً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

١٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بلغ عدد الدول الأعضاء المشاركة بنشاط في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ٥٠ دولة، ووقع ٤٤ بلداً على اتفاقات تتعلق بالبرنامج، ونفذ ٢٩ بلداً خطط وطنية للاستثمار في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. ولتحسين التمويل الحكومي المخصص للزراعة، وضعت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة منهجية لإدماج عمليات الإنفاق الحكومي على الزراعة في عمليات الاستعراض المشتركة للقطاع الزراعي.

١٩ - ووضعت مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة خطة عمل للاتحاد الأفريقي لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا - إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، لحفز تنفيذ الالتزامات بتعجيل التحول الزراعي في أفريقيا. وتوفر المبادئ التوجيهية لتنفيذ البرنامج ومبادئ التوجيهية الاستراتيجية آلية لاستعراض الإبلاغ عن تنفيذ الإعلان في كل سنتين. وتهدف آلية الاستعراض إلى توفير منبر للمساءلة المتبادلة واستعراض الأقران.

٢٠ - وأُحرز تقدم نحو تحقيق رؤية الاتحاد الأفريقي المتمثلة في تقديم الدعم لـ ٢٥ مليون أسرة معيشية زراعية في استخدام الممارسات الزراعية الذكية مناخياً بحلول عام ٢٠٢٥، في المنتدى الثاني لتحالف الزراعة الذكية مناخياً في أفريقيا. وعلى الصعيد الوطني، دعمت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة وضع مقترحات تتعلق بالتدخلات الزراعية الذكية مناخياً في جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وكينيا ضمن أطر تحالف الزراعة الذكية مناخياً في أفريقيا وتحالف الشراكة الجديدة والمنظمات غير الحكومية المعني بتغير المناخ والزراعة.

٢١ - ورغم أن أفريقيا حققت تقدماً في تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والالتزامات مابوتو ومالابو، لا تزال البلدان تواجه عدداً من التحديات، منها عدم كفاية الدعم المالي للقطاع الزراعي، وتفتقر إلى القدرات وإلى تنسيق السياسات، وتواجه صعوبة في تحويل الالتزامات السياسية إلى إجراءات ملموسة. ومن الأهمية بمكان إنشاء هيكل تمويل شامل ذي منظور قاري وإقليمي ووطني لضمان التعجيل بالتنفيذ والتنسيق والتكامل والشراكة الخاضعة للمساءلة في جميع أنحاء أفريقيا؛ وضمان وصول التمويل الإنمائي إلى القواعد الشعبية؛ ومعالجة احتياجات المرأة والشباب.

جيم - الصحة

٢٢ - ركز الاتحاد الأفريقي تركيزاً شديداً على ضمان حياة صحية لجميع المواطنين في خطة عام ٢٠٦٣ والاستراتيجية الصحية في أفريقيا ٢٠١٦-٢٠٣٠، التي تُستخدم كإطار للعمل الوطني الرامي إلى تعزيز أداء النظم الصحية، وزيادة الاستثمارات في الصحة، وتحسين الإنصاف والتخفيف من عبء الأمراض ذات الأولوية.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنهت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الأعمال التحضيرية لتنفيذ الاستراتيجية الصحية في أفريقيا ٢٠١٦-٢٠٣٠، التي اعتمدتها الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المعقود في كيغالي في تموز/يوليه ٢٠١٦. وتوفر هذه الاستراتيجية إطاراً تشغيلياً لرصد الغايات ذات الصلة بالصحة في خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣.

٢٤ - وتعاونت وكالة التخطيط والتنسيق مع منظمة الصحة العالمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء وكالة الأدوية الأفريقية. وركزت عملها على تحديد نطاق المنتجات الطبية التي ينبغي تغطيتها، ووضع إطار قانوني ومؤسسي وخطة أعمال تجارية للوكالة المقترحة.

٢٥ - وفي الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أيد قادة أفريقيا الإعلان الوزاري المعنون "تعميم الحصول على التحصين بوصفه الركيزة الأساسية للنهوض بالصحة والتنمية في أفريقيا"، الذي يدعو إلى زيادة الالتزام السياسي والمالي ببرامج التحصين.

٢٦ - وبأدرك كل من تحالف أكاديميات العلوم الأفريقية لتسريع الامتياز في العلوم، ووكالة التخطيط والتنسيق، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، وجهات أخرى، برنامج أفريقيا التحديات الكبرى لتقديم منح البحوث من أجل معالجة التحديات الصحية في جميع أنحاء القارة. والتزم التحالف بتخصيص ٧ ملايين دولار للمنح على مدى فترة خمس سنوات. وفيما يتعلق بالمبادرات المبتكرة التي تحصل على منحة قدرها ١٠٠ ٠٠٠ دولار كتمويل أولي وتُبدى إمكانات كبيرة لتوسيع نطاق عملها، يمكنها أن تتقدم بطلب للحصول على تمويل إضافي في حدود مليون دولار.

٢٧ - وفي مجال الأمراض المعدية، قامت وكالة التخطيط والتنسيق، بدعم من الخبراء الأفارقة، بوضع إطار لتوجيه تقنين التكنولوجيات من أجل التحكم في النواقل التي تنقل الأمراض المعدية، ومنها الملاريا وفيرس زيكا. وستتم الاختبارات الميدانية لهذه التكنولوجيات في بوركينا فاسو ومالي وأوغندا.

٢٨ - وعقب اعتماد المعايير التنظيمية المنسقة المتعلقة بالمنتجات الطبية في عام ٢٠١٥ في إطار البرنامج الأفريقي للمواءمة التنظيمية للأدوية، عمل عدد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إنشاء أنظمة خاصة بمنح الشهادات الوطنية والإقليمية للامتنال للممارسات الجيدة في مجال صناعة المستحضرات الصيدلانية. وقد تيسر ذلك بعد أن وضعت وكالة التخطيط والتنسيق قانوناً نموذجياً بشأن تنظيم المنتجات الطبية، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والبرلمان الأفريقي.

٢٩ - وبتنسيق من البنك الدولي وبتعاون من البلدان الأفريقية والمنظمات الشريكة، بدأت وكالة التخطيط والتنسيق تنفيذ مشروع الجنوب الأفريقي لمكافحة السلّ ودعم النظم الصحية في عام ٢٠١٦ في أربعة بلدان هي: ليسوتو، وملاوي، وموزامبيق، وزامبيا. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز تصدي القطاع الصحي لأمراض السل وأمراض الرئة المهنية.

دال - التعليم والتدريب

٣٠ - التعليم والتدريب أساسيان للاستفادة من إمكانات أفريقيا، ومن ثم فهما من الأولويات الهامة للاتحاد الأفريقي، على النحو المبين في خطة عام ٢٠٦٣. وبناء على ذلك، واصلت وكالة الشراكة الجديدة دعم الجهود الوطنية والإقليمية لتنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بُذلت جهود كبيرة من أجل تعزيز تنمية رأس المال البشري في القطاع الصحي. وفي إطار استراتيجية الصحة في أفريقيا ٢٠١٦-٢٠٣٠، ركز الاتحاد الأفريقي على الإصلاحات في قطاع الصحة من أجل تعزيز القدرات عن طريق التدريب والتوظيف والنشر والاحتفاظ. كما ركز على تطوير الخبرة في إدارة الصحة والمعايير المستخدمة على نطاق القارة الأفريقية فيما يتعلق بالتدريب والترخيص. وعلاوة على ذلك، دعت الاستراتيجية إلى إنشاء أداة قارية لتنظيم وتحسين إدارة هجرة العاملين في مجال الصحة، داخل أفريقيا وخارجها.

٣٢ - وفي ضوء ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب في أفريقيا، واصلت وكالة التخطيط والتنسيق إعطاء الأولوية لتنمية مهارات الشباب في أفريقيا بهدف تحسين فرص العمل للشباب في المجتمعات الريفية والمهمشة. ولهذا الغرض، نُظِمَ المنتدى الثاني للتنمية الريفية في أفريقيا تحت موضوع "تحويل المناطق الريفية الأفريقية من خلال تمكين الشباب وتوفير فرص العمل وتنمية المهارات". كما بذلت وكالة التخطيط والتنسيق جهوداً خاصة لتعزيز الفرص لفائدة المرأة والشباب في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية من خلال تنفيذ مشروع التعليم والتدريب المهنيين التقنيين في مجال الزراعة، بتمويل من حكومة ألمانيا.

٣٣ - وبدعم مالي من حكومة ألمانيا في شكل منحة مقدارها ٣٥ مليون يورو، ستنفذ وكالة التخطيط والتنسيق مبادرة لتنمية المهارات من أجل أفريقيا التي يجري اختبارها في كل من تونس، وجنوب أفريقيا، والكاميرون، وكينيا، ونيجيريا، ويهدف المشروع إلى تعزيز الآفاق المهنية للشباب عن طريق برامج تنمية المهارات الابتكارية والتعاون مع القطاع الخاص.

هاء - البيئة والسياحة

٣٤ - إن البلدان الأفريقية معرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ. ومن ثم، سيكون تعزيز قدرتها على التكيف مع هذه الآثار والتخفيف من حدتها أمراً بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالتطلعات الواردة في خطة عام ٢٠٦٣.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البلدان الأفريقية اتخاذ تدابير للتصدي للآثار السلبية لتغير المناخ. وشملت تلك التدابير تنفيذ الاستراتيجية الأفريقية لمواجهة تغير المناخ، وتفعيل صندوق أفريقيا لتغير المناخ وتعزيز التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال برامج تنمية قدرات النساء والشباب والمزارعين.

٣٦ - وساهمت وكالة التخطيط والتنسيق أيضا في تنظيم الجناح الأفريقي في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقد في مراكش، المغرب، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الذي وفر منبرا للبلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية وسائر أصحاب المصلحة لتبادل الخبرات المتصلة بتغير المناخ في أفريقيا. وشارك في المنتدى السنوي الثاني لتحالف الزراعة الذكية مناخياً في أفريقيا، المعقد في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، جميع الجهات المعنية الرئيسية للتداول بشأن التدابير التي ستساعد على تحقيق رؤية الاتحاد الأفريقي المتمثلة في دعم ٢٥ مليون أسرة معيشية زراعية في نشر الممارسات الزراعية الذكية مناخياً بحلول ٢٠٢٥.

٣٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، حددت وكالة التخطيط والتنسيق ما مجموعه ٢٠ نوع من أنواع التكنولوجيا لتمكين منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من التكيف مع تغير المناخ. ونظمت الوكالة أيضا عددا من حلقات العمل في كوت ديفوار والسنغال من أجل تنمية مهارات ”مدربي المدربين“ من ١٥ دولة عضواً في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومن المؤسسات الإقليمية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، فضلا عن الأخذ بأساليب التكيف مع تغير المناخ في الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي في كل منها.

٣٨ - وعلى الصعيد الوطني، وضعت وكالة التخطيط والتنسيق مقترحات قابلة للتمويل تتعلق بالتدخلات ذات الصلة بالزراعة الذكية مناخياً في كل من جمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا، وزامبيا ضمن أطر تحالف الزراعة الذكية مناخياً في أفريقيا وتحالف النيباد والمنظمات غير الحكومية الدولية المعني بالزراعة الذكية مناخياً. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت الوكالة نتائج البحوث بشأن طرق التكيف مع تغير المناخ في ستة بلدان هي: إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجنوب أفريقيا، والكاميرون، وزامبيا. وساعدت الوكالة أيضا في تحسين مهارات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في قطاع الماشية في زيمبابوي عن طريق تدريب ١٠٩ من ”مدربي المدربين“ على الزيادة في إنتاج الثروة الحيوانية.

واو - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٩ - سيكون من الضروري أن تسخر أفريقيا قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذا أرادت أن تحقق أهداف التنمية المستدامة وتلي التطلعات الواردة في خطة عام ٢٠٦٣. وكجزء من الجهود الرامية إلى بناء هياكل أساسية ذات مستوى عالمي، ترمي خطة عام ٢٠٦٣ إلى مساواة القارة ببقية العالم، لتصبح مجتمع معلومات، واقتصاد متكامل متاح فيه لكل حكومة وشركة ومواطن إمكانية الحصول على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموثوقة والميسورة التكلفة. وفي هذا السياق، فمن بين أهداف خطة عام ٢٠٦٣ زيادة معدل انتشار خدمات النطاق العريض بنسبة ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٨ وزيادة التوصيل العريض الحزمة بنسبة ٢٠ في المائة.

٤٠ - وواصل برنامج أفريقيا الإلكترونية التابع للشراكة الجديدة لتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القارة من خلال برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، عمل برنامج أفريقيا الإلكترونية على تعزيز الوصول إلى النطاق العريض في أفريقيا من خلال: (أ) زيادة عرض النطاق والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ب) تخفيض تكاليف الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ج) تحسين المحتويات والخدمات على الإنترنت؛ (د) تعزيز مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القارة؛ (هـ) تهيئة بيئة سياسات تمكينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا.

٤١ - وأتاح المنتدى الثاني للتنمية الريفية في أفريقيا، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، فرصة لإقامة الشراكات وتبادل الخبرات، بما في ذلك النهج المبتكرة إزاء التنمية الريفية ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتُوج المنتدى باعتماد إعلان وخطة عمل ياوندي، اللذين ركزا، في جملة أمور، على الاستفادة من الميزة النسبية للشباب من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز قدرات الشباب على الاستفادة من العلاقة بين الريف والمدينة.

٤٢ - وعلى الرغم من الفرص الكبيرة المتاحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا، تواجه القارة عددا من التحديات، بما في ذلك قيود الهياكل الأساسية والطاقة، وافتقار العديد من البلدان إلى مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات ذات الصلة، وارتفاع تكاليف النطاق العريض بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم. وسيطلب التغلب على تلك التحديات، في جملة أمور، تعزيز وإصلاح التعليم في القارة من أجل بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل مزيد من الجهود من أجل إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص ليتشاركا في وضع وإدارة كبريات مشاريع الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مشاريع النطاق العريض.

زاي - العلم والتكنولوجيا والابتكار

٤٣ - يعتبر الاتحاد الأفريقي العلم والتكنولوجيا والابتكار مجالا هاما من مجالات أولوياته البرنامجية. وواصلت وكالة التخطيط والتنسيق دعم البلدان الأفريقية في تنفيذ خطة العمل الأفريقية الموحدة للعلم والتكنولوجيا في المجالات المترابطة الثلاثة، ألا وهي بناء القدرات وإنتاج المعارف والابتكارات التكنولوجية. وتشمل الأطر الرئيسية التي تنفذها الوكالة استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا ٢٠٢٤. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت مفوضية الاتحاد الأفريقي الفريق الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتكنولوجيات الناشئة. وسيقدم هذا الفريق المشورة إلى الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء بشأن كيفية تسخير التكنولوجيات الناشئة لغرض التنمية الاقتصادية، تمشيا مع خطة العمل الموحدة.

٤٤ - وفي مجال تنمية القدرات، قدمت وكالة التخطيط والتنسيق، بالتعاون مع حكومة اليابان وعن طريق الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، الدعم التقني لتعزيز مبادرة كيزن أو "التحسين المستمر" في أفريقيا. وتشمل مبادرة كيزن أن تأخذ جميع القوى العاملة في الشركات بالابتكارات من أجل تحسين إنتاجيتها.

٤٥ - وتعمل وكالة التخطيط والتنسيق أيضا مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي من أجل تعميم مبادرة كيزن في أفريقيا عن طريق إنشاء مراكز الامتياز في جميع مناطق القارة. واستفاد ما مجموعه ٢٥ بلداً أفريقياً من التدريب في برامج متصلة بمبادرة كيزن، بينما تلقى حوالي ٦٠ مسؤولاً أفريقياً تدريباً سنوياً في اليابان وماليزيا.

٤٦ - ويدرك الاتحاد الأفريقي الدور الذي يمكن أن يؤديه إنتاج المعارف وتطبيقها في دفع التحول الدينامي للاقتصادات الأفريقية. وفي هذا الصدد، تواصل الشبكة الأفريقية للخبرات في مجال السلامة البيولوجية، التي تم أنشئت في عام ٢٠٠٩، بناء نظم السلامة البيولوجية الوظيفية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

٤٧ - وفيما يتعلق بالابتكار التكنولوجي، أبرمت وكالة التخطيط والتنسيق شراكة مع مجلس البحوث العلمية والصناعية في جنوب أفريقيا من أجل وضع إطار تشغيلي بشأن التكنولوجيا يهدف إلى تعزيز تنفيذ استراتيجيات التصنيع وخراط الطريق التي يضعها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسييسفر ذلك عن وضع خارطة طريق للبلدان بشأن سبل تحقيق أهداف التصنيع القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل في القارة، على النحو المبين في خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا.

حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة ومشاركة المجتمع المدني

٤٨ - لا تزال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أولويتين رئيسيتين في تحقيق أولويات التنمية في أفريقيا، وهما مجال التركيز الرئيسيين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة لخطة عام ٢٠٣٠ و الهدف ٦ الذي تتطلع إلى تحقيقه خطة عام ٢٠٦٣. وبعد سنتين متعاقبتين عالج فيهما الاتحاد الأفريقي مواضيع ذات صلة بالمساواة الجنسانية، إذ ركز في سنتي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على تمكين المرأة وحقوق المرأة، على التوالي، واصلت وكالة التخطيط والتنسيق جهودها الرامية إلى دعم تنفيذ وتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية.

٤٩ - وهيأت وكالة التخطيط والتنسيق، بدعم من ألمانيا، الصيغة النهائية لخطة تنفيذ مشروع عنوانه "دور المرأة في التعليم والتدريب المهنيين والتقنيين في مجال الزراعة"، بهدف تمكين المرأة في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية. ومن خلال هذا المشروع، تم تدريب أكثر من ١٠٠٠ امرأة في بنن وغانا وكينيا على نُهج جديدة تتعلق بسلاسل القيمة.

٥٠ - وبدعم من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تم إنشاء نظام مصري متنقل لتقديم خدمات الائتمانات البالغة الصغر إلى النساء في المناطق النائية من منطقة الضفة الشمالية من نهر غامبيا. وأتاح النظام امكانية حصول ٣٠٠ امرأة ريفية على التمويل في ٣٠ منطقة بلدية، بمن فيهن نساء ضحايا العنف في خمس مقاطعات. كما قدم الدعم إلى معهد التوظيف والتدريب المهني في كابو فيردي من أجل إنشاء مركز حاضن للأعمال التجارية في جزيرة ساو فيسنتي. ويفتح برنامج ضمان الائتمانات التابع للمركز للفئات الضعيفة من الشباب آفاقاً أفضل للحصول على عمل والوصول إلى فرص العمل الحر.

٥١ - وسجلت وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا في سيراليون ٥٠٠ امرأة في ٣٠ مركزاً من مراكز التعليم غير النظامي في جميع أنحاء البلد. ويوفر هذه المراكز التدريب على مهارات تعلم الحساب وتنمية الأعمال التجارية والقراءة والكتابة، وتوفر كذلك تمويل بدء المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت جمعية سونغري/مانيغري/تقديم المساعدة للتنمية المحلية، وهي منظمة غير حكومية في بوركينا فاسو، الدعم لرابطة النساء العاملات في القطاع غير الرسمي لخدمات المطاعم لإنشاء ٤٥ مؤسسة بالغة الصغر مسجلة، وساعدت منظمة دعم الشبكات الزراعية، وهي منظمة غينية غير حكومية، على تطوير قدرات ٣٧٨ امرأة على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

٥٢ - وفي كوت ديفوار، جرى تحسين مهارات ونظم عمل النساء العاملات في مجال تجهيز الأسماك من خلال دعم أماكبا، وهي جمعية مجهزي أسماك. وتُوج هذا العمل بنشر تقرير بحثي عن آثار أنشطة وتكنولوجيا تدخين السمك والمخاطر الصحية ذات الصلة على النساء. وتم إعداد مسودة، تتضمن أدوات الاتصال، من أجل توجيه توسيع نطاق أنشطة تجهيز الأسماك وتحديد سبل التخفيف من خسائر ما بعد الحصاد.

٥٣ - وفي حين حققت القارة تقدما جديرا بالثناء، بما في ذلك فيما يتعلق بالتعليم والتمثيل في الحكومة، لا تزال ثمة تحديات كبيرة، لاسيما الافتقار إلى التمويل، وعدم الإبلاغ عن القضايا الجنسانية، وعدم كفاية التركيز على بناء القدرات وعدم كفاية الموارد اللازمة لذلك.

طاء - الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٥٤ - الحكومة الرشيدة عنصر تمكيني مهم لتحقيق النمو والتنمية المستدامة. وأعادت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ جميعها التأكيد على ما للحكومة الرشيدة من دور حاسم في تعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البلدان الأفريقية تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٥٥ - وفي الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، انضمت ناميبيا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، لتصبح بذلك البلد السادس والثلاثين الذي ينضم إليها. وانضم إلى الآلية بشكل طوعي حتى الآن ٣٦ دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي هي: إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وغابون، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليسوتو، ومالي، ومصر، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا. وشمل استعراض الأقران ٢١ بلدا من تلك البلدان البالغ عددها ٣٦ بلدا.

٥٦ - وأُحرز تقدم على الصعيد المؤسسي عقب القرارات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي لتعزيز الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ودمجها في هياكل الاتحاد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعيد تنشيط الآلية من خلال اعتماد خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات. وعلاوة على ذلك، قام قادة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بتوسيع نطاق ولاية الآلية لتشمل دوره في رصد وتقييم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على حد سواء^(١).

٥٧ - وبالإضافة إلى ذلك، عززت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران شراكاتها مع عدة منظمات، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، ومؤسسة موباهيم. وأقيمت شراكات جديدة أيضا، بما في ذلك مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

(١) انظر، A/72/269-S/2017/780.

ثالثا - استجابة المجتمع الدولي: الاستفادة من زخم الدعم الدولي من أجل تنمية أفريقيا

٥٨ - نظرا لاندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي، فإن الأنشطة الاقتصادية العالمية تؤثر تأثيرا كبيرا على الأداء الاقتصادي للقارة. وما زال يتعين على الاقتصاد العالمي الخروج من فترة النمو البطيء التي دامت طويلا. ووفقا للأمم المتحدة، تباطأ نمو الناتج العالمي ليصل إلى ٢,٣ في المائة^(٢) في عام ٢٠١٦، بعد أن بلغ ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٥، وهذا النمو هو الأكثر انخفاضا منذ "الكساد الكبير" في عام ٢٠٠٩. ومع أنه من المتوقع أن يرتفع النمو العالمي إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٨ و ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٩، لا يزال خطر الانخفاض قائما، وهو يعزى أساسا إلى ضعف الاستثمار وعدم اليقين السياسي.

٥٩ - وأسهمت هذه العوامل في ضعف الأداء الاقتصادي في أفريقيا، حيث تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ١,٦ في المائة، مسجلا انخفاضا كبيرا من ٣,١ في المائة التي حققها في عام ٢٠١٥. وإذا استمر هذا الاتجاه، فقد يطرح تحديات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦٠ - وفي مؤتمر قمة مجموعة البلدان الصناعية السبعة المعقود في إيطاليا في أيار/مايو ٢٠١٧، نُظِّمَت دورة استثنائية لتعزيز الشراكة بين مجموعة البلدان السبعة والبلدان الأفريقية بشأن الابتكار والتنمية المستدامة، شارك فيها خمسة رؤساء دول وحكومات أفريقية، والأمين العام للأمم المتحدة، ورؤساء منظمات دولية أخرى. ودعا الأمين العام زعماء العالم إلى الاستثمار في الشباب، مع تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا وما يتصل بها من تعليم وبناء قدرات في أفريقيا. وفي البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة، أقر زعماء مجموعة السبعة بأن أمن أفريقيا واستقرارها وتنميتها المستدامة أولويات مهمة وتعهدوا بالعمل مع البلدان الأفريقية لتزويد الشباب بوجه خاص بالمهارات والهيكل الأساسية والموارد اللازمة لتمكينهم من النجاح.

٦١ - وفي مؤتمر قمة مجموعة العشرين المعقود في هانغجو، الصين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أطلق قادة مجموعة العشرين مبادرة بشأن دعم التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نموا. وفي هذا السياق، التزمت المجموعة بتعزيز التحول الهيكلي الشامل والمستدام في أفريقيا وأقل البلدان نموا، بوسائل منها تشجيع الاستثمار في الطاقة المستدامة والأمن، مثل الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة. وكان ذلك تطورا جديرا بالترحيب بالنظر إلى تركيز الاتحاد الأفريقي الشديد على التحول الهيكلي من خلال التصنيع والتنويع الاقتصادي. وفي إطار هذه المبادرة، ستبحث مجموعة العشرين أيضا سبل التعاون في مجال التدريب المهني والنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار بوصفها وسائل بالغة الأهمية للتصنيع.

٦٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كشفت ألمانيا، في سياق رئاستها لمجموعة العشرين، عن خطتها المعنونة "خطة مارشال مع أفريقيا"، وهي مخطط متكامل لمعالجة مجموعة من التحديات في أفريقيا. وتهدف الخطة إلى تعزيز التعاون الألماني فيما يتعلق بإمكانية وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق وإنهاء التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز التعليم وبرامج ريادة الأعمال. وتقتصر الخطة مستوى جديد من التعاون على أساس المساواة مع البلدان الأفريقية للنهوض بتنمية القارة بما يتمشى مع الأهداف والتطلعات الواردة في خطة عام ٢٠٦٣.

(٢) انظر، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١٧ (منشورات الأمم المتحدة، وقم المبيع E.17.II.C.2).

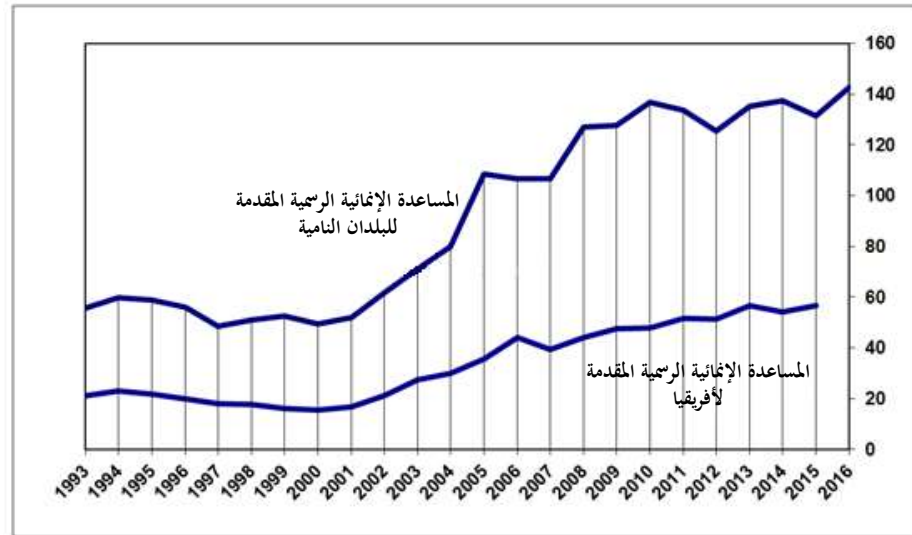
٦٣ - وعُقد مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا^(٣) في نيروبي، كينيا، في آب/أغسطس ٢٠١٦. وكان هذا الحدث، الذي شارك في تنظيمه كل من حكومة اليابان ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، حدثاً تاريخياً، لأنه كان أول مرة يُعقد فيها المؤتمر منذ إنشائه قبل ٢٣ عاماً في أرض أفريقية. وشارك أكثر من ١١ ٠٠٠ شخص في المؤتمر السادس، بمن فيهم ممثلو ٥٣ بلداً أفريقياً والشركاء في التنمية والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. واعتمد المؤتمر إعلان نيروبي وخطة تنفيذه، الذي تضمن الأولويات الإنمائية لأفريقيا كاملة على النحو الوارد في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الأولى لتنفيذها.

٦٤ - وتعهدت اليابان من خلال مؤتمر طوكيو الدولي السادس بدعم البلدان الأفريقية عن طريق بناء هياكل أساسية جيدة، وتشجيع نظم صحية قادرة على الصمود، وإرساء أسس السلام والاستقرار. ومن الناحية المالية، ستبلغ قيمة ذلك الالتزام نحو ٣٠ بليون دولار في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

ألف - المساعدة الإنمائية الرسمية

٦٥ - وفقاً لأحدث البيانات المتاحة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٣)، حققت المساعدة الإنمائية الرسمية ذروة جديدة، حيث بلغت ١٤٢,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٦، أي بزيادة قدرها ٨,٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥ حيث بلغت ١٣١,٦ بليون دولار (انظر الشكل أدناه).

مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من جميع الجهات المانحة



المصدر: قاعدة البيانات الإلكترونية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية، ٢٠١٧.

٦٦ - لم تكن بيانات عام ٢٠١٦ عن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا متاحة وقت إعداد التقارير. وتُشير أحدث بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا المتاحة من منظمة التعاون والتنمية إلى

(٣) انظر: <http://www.oecd.org/dac/development-aid-rises-again-in-2016-but-flows-to-poorest-countries-dip.htm>

أن قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية زادت من ٥٤,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٥٦,٦١ بليون دولار في عام ٢٠١٥، وهي زيادة طفيفة قدرها ٠,٠٤ في المائة.

٦٧ - وفي عام ٢٠١٦، بلغ متوسط مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية نسبة ٠,٣٢ في المائة، مقابل ٠,٣٠ المسجلة في عام ٢٠١٥. وتقل هذه النسبة المستهدفة عن نسبة ٠,٧ في المائة التي حددتها الأمم المتحدة والتي أعادت البلدان المانحة تأكيدها مؤخرا في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ولم يحقق سوى عدد قليل من البلدان (ألمانيا، والدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج) نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي المستهدفة البالغة ٠,٧ في المائة.

٦٨ - ووفقا لتقرير عام ٢٠١٧ الصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، ترجع الزيادة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠١٠ أساسا إلى زيادة تكاليف المعونة الإنسانية واستضافة اللاجئين في البلدان المانحة. وتشير أرقام منظمة التعاون والتنمية إلى أن المعونة التي أنفقت على اللاجئين في البلدان المانحة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ زادت بنسبة قدرها ٢٧,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية، أي من ١٢,١ بليون دولار إلى ١٥,٤ بليون دولار، مما أدى إلى زيادة في جزء المعونة الذي يُنفق على اللاجئين في البلدان المانحة كنسبة مئوية من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من ٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٦.

باء - تخفيف عبء الدين

٦٩ - سيُسهّم التخفيف من عبء ديون البلدان الأفريقية في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ عن طريق تحرير الموارد لأغراض التنمية.

البلدان المستفيدة حاليا والمستفيدة المحتملة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، في حزيران/يونيه ٢٠١٧

الحالة	البلدان
نقطة ما بعد الإنجاز	إثيوبيا، وأوغندا، وبنين، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبيريا، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر
نقطة ما قبل اتخاذ القرار	إريتريا، والسودان، والصومال

المصدر: صندوق النقد الدولي.

٧٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، كان ٣٠ بلداً أفريقيا قد بلغ نقطة ما بعد الإنجاز واستمر في الحصول على خدمات تخفيف عبء الدين كاملة. وهناك ثلاثة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المؤهلة للاستفادة من المبادرات والتي لم تصل بعد إلى نقطة اتخاذ القرار (إريتريا والسودان والصومال) لم تستفد بعد من تخفيف عبء الدين. وفي حين لم تطرأ أي تطورات جديدة في حالة إريتريا، أحرز الصومال

بعض التقدم، وهو بصدد وضع الصيغة النهائية لورقة استراتيجية الحد من الفقر الخاصة به. وسيتعين على الصومال سداد متأخراته المستحقة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي قبل أن يصبح مؤهلاً للحصول على المساعدة المالية. أما السودان فهو مؤهل للاستفادة من خدمات تخفيف عبء الدين ولكنه يجب أولاً أن يطّبع علاقاته مع الدائنين الخارجيين^(٤).

٧١ - وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت نتيجة تخفيف عبء الدين من خلال عمليتي المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، زاد الدين الخارجي في عدة بلدان أفريقية بسرعة في السنوات الأخيرة وأصبح مصدراً قلقاً بالنسبة لراسمي السياسات والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف^(٥). وفي حين يبدو في الوقت الراهن أنه يمكن التحكم في نسب الدين الخارجي في أفريقيا، فإن نموها السريع في عدة بلدان يشكل مصدر قلق ويتطلب اتخاذ إجراءات إذا كان لا بد من تفادي تكرار أزمة الديون الأفريقية التي حدثت في أواخر الثمانينات والتسعينات.

٧٢ - ويمكن عزو تنامي ديون العديد من البلدان الأفريقية إلى تحسن فرص حصولها حالياً على التمويل الدولي. وفي هذا الصدد، يسعى المستثمرون إلى تحسين مردودهم وزيادة معدلات عوائدهم على أساس المخاطر المتصورة التي ينطوي عليها الاستثمار في أفريقيا. وفي ظل انخفاض أسعار السلع الأساسية وارتفاع مستويات الديون والتنبؤات بارتفاع أسعار الفائدة العالمية، فإن الأخطار المحتملة للوقوع في فخ ديون جديد في أفريقيا، التي تُذكر بالثمانينات، تبعث على القلق وتتطلب إدارة الديون إدارة سليمة لضمان القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل.

جيم - الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى

٧٣ - استناداً إلى تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، انخفضت التدفقات العالمية من الاستثمار المباشر الأجنبي في عام ٢٠١٦ بنحو ٢ في المائة لتصل إلى ١,٧٥ تريليون دولار. وشهدت البلدان النامية تراجعاً أكبر في الاستثمار المباشر الأجنبي بلغ ٦٤٦ بليون دولار.

٧٤ - وتشبهاً مع الاتجاه العالمي، استمرت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا في الانخفاض في عام ٢٠١٦، لتصل إلى ٥٩ بليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. ويعزى الانخفاض في جانب كبير منه إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية التي أثّرت على إقبال المستثمرين على الاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي لم تتلق سوى ٤٥ بليون دولار من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في عام ٢٠١٦، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٧ في المائة. وهذا أمر مثير للقلق بالنظر إلى أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي لتمويل النمو ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٧٥ - وظل توزيع الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة إلى القارة غير متكافئ؛ ونالت خمسة بلدان فقط (إثيوبيا، وأنغولا، وغانا، ومصر، ونيجيريا) نصيب الأسد (٥٧ في المائة) من هذه التدفقات.

(٤) انظر، A/71/276.

(٥) انظر، *Economic Development in Africa Report 2016: Debt Dynamics and Development Finance in Africa*.

(United Nations publication, Sales No. E.16.II.D.3).

٧٦ - وواصلت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى شمال أفريقيا اتجاهها التصاعدي، حيث زادت بنسبة ١١ في المائة في عام ٢٠١٦ لتصل إلى ١٤,٥ بليون دولار، مدفوعة أساساً بتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي القوية إلى مصر، التي سجلت زيادة قدرها ١٧ في المائة لتصل إلى ٨,١ بلايين دولار. وقد تعززت زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي في مصر بفضل اكتشاف احتياطات الغاز.

٧٧ - وزادت التدفقات إلى إثيوبيا بنسبة ٤٦ في المائة لتصل إلى ٣,٢ بلايين دولار في عام ٢٠١٦، وُجّهت أساساً إلى قطاعي الهياكل الأساسية والتصنيع. وأسهم ذلك في زيادة قدرها ١٣ في المائة في الاستثمار المباشر الأجنبي في بلدان شرق أفريقيا، التي تلقت ٧,١ بلايين دولار. وبالمثل، زادت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى بلدان غرب أفريقيا بنسبة ١٢ في المائة لتصل إلى ١١,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٦، ويرجع ذلك أساساً إلى انتعاش الاستثمار في نيجيريا، مع تزايد تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى غانا بنسبة ٩ في المائة لتصل إلى ٣,٥ بلايين دولار، ولا سيما في مشاريع المواد الهيدروكربونية وتجهيز الكاكو.

٧٨ - وقد أثار انخفاض تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ١,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٦، أي بنسبة ٢٨ في المائة، على تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى وسط أفريقيا، حيث سجلت انخفاضاً بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١٦، لتصل إلى ٥,١ بلايين دولار.

٧٩ - وبالمثل، انخفضت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الجنوب الأفريقي بنسبة ١٨ في المائة لتصل إلى ٢١,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٦. وعلى وجه الخصوص، استمر الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان الغنية بالسلع الأساسية مثل أنغولا وموزامبيق وزامبيا في الانخفاض. فعلى سبيل المثال، انخفضت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أنغولا، وهي أكبر متلق للاستثمار المباشر الأجنبي في القارة، للسنة الثانية على التوالي، بنسبة ١١ في المائة لتصل إلى ١٤,٤ بليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانتعاش الضعيف في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى جنوب أفريقيا، التي تلقت ٢,٣ بليون دولار من الاستثمار المباشر الأجنبي في عام ٢٠١٦، أي بزيادة نسبتها ٣١ في المائة مقارنة مع الانخفاض غير المسبوق الذي سُجل في عام ٢٠١٥ ولئن كان يقل مع ذلك كثيراً عن متوسطه السابق، أسهم في انخفاض الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الجنوب الأفريقي.

دال - التجارة

٨٠ - التجارة وسيلة هامة من وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وما فتئ المجتمع الدولي يؤيد الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتسخير فوائد التجارة عن طريق تحسين سبل الوصول إلى الأسواق والتخلص من الاختناقات في جانب العرض. واستناداً إلى منظمة التجارة العالمية، انخفض مجموع قيمة الصادرات العالمية بنسبة ٣,٣ في المائة ليلبلغ ١٥,٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٦. وتمشيا مع الاتجاهات العالمية، انخفضت الصادرات من أفريقيا بنسبة ١١,٥ في المائة لتبلغ ٣٤٦ بليون دولار، ويعزى ذلك أساساً إلى استمرار الانخفاض في أسعار السلع الأساسية وانخفاض الطلب من الصين^(٦). ومع ذلك، وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها البلدان المصدرة التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية، شهد معظم البلدان الأفريقية غير المصدرة للسلع الأساسية نمواً مستمراً في الصادرات، مما ساهم في تحسين الأداء الاقتصادي نسبياً.

(٦) انظر "Trade recovery expected in 2017 and 2018, amid policy uncertainty" (منظمة التجارة العالمية، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧).

٨١ - وما فتئت التجارة بين البلدان الأفريقية تزداد تدريجياً على مدى العقدين الماضيين، مع توجيه ١٨ في المائة من مجموع الصادرات إلى البلدان الأفريقية الأخرى في عام ٢٠١٥ مقابل ١٠ في المائة في عام ١٩٩٥. ولتجنب تقلبات أسعار السلع الأساسية جزئياً كان ٦٠ في المائة من إجمالي التجارة بين البلدان الأفريقية في شكل منتجات مصنعة.

٨٢ - وفي الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد التي عقدت في نيروبي في تموز/يوليه ٢٠١٦، تمحور توافق الآراء بشأن التحول الهيكلي في أفريقيا حول ضرورة أن تنفتح القارة على رؤوس الأموال والسلع وأسواق العمل، وأن تستخدم التكنولوجيات ذات الصلة بالإنتاج المحلي، مع السعي في الوقت ذاته للاستثمار من أجل حفز الابتكار. وأشار إلى أن الأسواق الزراعية، وقطاع الصناعة التحويلية وسوق الخدمات يمكن أن تتعزز جميعها من خلال مواصلة التجارة الإقليمية المتكاملة.

٨٣ - وبلغت قيمة التزامات المعونة العالمية من أجل التجارة ٥٣,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٥، وبلغت قيمة الالتزامات لفائدة أفريقيا ١٨,١ بليون دولار، أي ما يقارب ثلث مجموع الالتزامات. وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي، كانت أكبر حصة من الالتزامات الموجهة إلى أفريقيا في قطاع الطاقة الذي استأثر بنسبة ٢٨,٧ في المائة من المجموع، يليه قطاع النقل والتخزين، بنسبة ٢٥,٨ في المائة، فالقطاع الزراعي ٢٣,٦ في المائة.

هاء - التعاون بين بلدان الجنوب

٨٤ - لا يزال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مجالاً هاماً من مجالات التركيز من أجل أفريقيا، وشركائها الجدد والناشئين في التنمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُظم عدد من المناسبات من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، عقدت مجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس) الدورة السنوية الثامنة لمؤتمر قمة البريكس في غوا، الهند، وكان موضوعها "إيجاد حلول مرنة وجماعية وشاملة للجميع". واعتمد مؤتمر القمة نهجاً ذا خمسة محاور تركز على ما يلي: (أ) بناء المؤسسات؛ (ب) وتنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمرات القمة السابقة؛ (ج) وتكامل الآليات القائمة؛ (د) والابتكار؛ (هـ) واستمرارية الآليات التي تتفق عليها جميع الأطراف. وفي إعلان غوا الذي اعتمد في ختام مؤتمر القمة، رحب قادة البلدان الخمسة بالرؤية والطموحات والأهداف والأولويات من أجل التنمية في أفريقيا المكرسة في خطة عام ٢٠٦٣، وتعهدوا بمواصلة المشاركة في المساعي المشتركة للنهوض بتضامن أفريقيا ووحدها وقوتها من خلال اتخاذ تدابير لدعم التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة.

٨٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اجتمع القادة الأفارقة والعرب في مالابو بمناسبة مؤتمر القمة الأفريقي - العربي الرابع الذي عقد تحت عنوان "معا من أجل التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي". واستعرض القادة الأفارقة والعرب التقدم المحرز في السنوات الثلاث منذ مؤتمر القمة السابق، وأجروا مداولات بشأن السبل الكفيلة بتعزيز التعاون بينهما على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والاحترام، بهدف تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتوج مؤتمر القمة باعتماد إعلان مالابو الذي يحدد مجالات التعاون في المستقبل؛ وإعلان يتعلق بفلسطين؛ وخطة العمل من أجل التعاون الأفريقي - العربي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

٨٦ - وفي عام ٢٠١٧، عقد منتدى التعاون الصيني - الأفريقي مؤتمرا وزاريا في بريتوريا بهدف تعزيز التعاون بين الصين وأفريقيا في مجال الصحة. وشارك في المؤتمر الذي عقد في إطار متابعة الالتزامات ذات الصلة التي تم التمسك بها في مؤتمر القمة الذي عقده المنتدى بجوهانسبرغ في عام ٢٠١٥، وزراء الصحة من الصين و ٣١ بلدا أفريقيا، تحت شعار "التعاون الصحي بين الصين وأفريقيا، من الالتزامات إلى الأفعال". وفي ختام المؤتمر، وقعت الصين على طائفة من اتفاقات التعاون مع البلدان الأفريقية، بما في ذلك إبرام اتفاق تعاون بشأن الرعاية الصحية للأمم والطفل مع ملاوي واتفاق بشأن التعاون في مجال المستشفيات مع تشاد، وزامبيا، وغانا، والكونغو، وموريتانيا، والنيجر.

رابعا - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة

ألف - لحة عامة

٨٧ - واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم دعم كبير لأولويات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين العالمي والإقليمي، من خلال تمويل البرامج والمشاريع المتعلقة ببناء القدرات والمؤسسات، وتقديم الخدمات الاستشارية في مجال السياسات ودعم جهود تعبئة الموارد من خلال الدعوة على الصعيد العالمي.

٨٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت منظومة الأمم المتحدة العمل من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما في سياق السنة الأفريقية لحقوق الإنسان مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة، والسنة الأفريقية لجني العائد الديمغرافي من الاستثمار في الشباب. وعلى وجه الخصوص، دعمت المنظومة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته دون الإقليمية في سياق مؤتمرات الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، والدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٨٩ - وفيما يتعلق بالتنفيذ المشترك لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، قدمت الأمم المتحدة الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في تعميم أولويات الخطتين، فضلا عن إنشاء إطار للرصد والتقييم.

باء - تعزيز آلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا دعما للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٩٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت منظومة الأمم المتحدة تعزيز فعالية منظومة مجموعات آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا وكفاءتها. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، اعتمدت الدورة الثامنة عشرة للآلية التي عقدت في إطار موضوع "دعم منظومة الأمم المتحدة لجني العائد الديمغرافي من الاستثمار في الشباب"، المجموعات التسع التي تمت مواءمتها مع خطة عام ٢٠٦٣ ومع خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذها. وهذه المجموعات هي: (أ) النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، والصناعة، والتجارة، والزراعة وتجهيز المواد الزراعية، والتكامل الإقليمي؛ (ب) وتطوير الهياكل الأساسية؛ (ج) وتنمية رأس المال البشري، والصحة، والتغذية، والعلم، والتكنولوجيا والابتكار؛ (د) والعمالة، وإتاحة فرص العمل، والحماية الاجتماعية، والهجرة والتنقل؛ (هـ) والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والشباب؛ (و) والمسائل الإنسانية وإدارة مخاطر الكوارث؛ (ز) والبيئة والتوسع الحضري والسكان؛ (ح) والدعوة، والإعلام، والاتصالات، والثقافة؛ (ط) والحوكمة والسلام والأمن.

٩١ - وعلاوة على ذلك، ساعدت آلية التنسيق الإقليمية على تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وصاغت الآلية، تمشياً مع عملية إعادة تشكيلها، إطار الشراكة المتجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧ باعتبارها خلفاً لبرنامج السنوات العشر لبناء القدرات الذي وضعته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٦. وعقب اعتماد هذا الإطار في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، الذي عقد في كيغالي في تموز/يوليه ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة قرارها ٢٥٤/٧١ المعنون "إطار لشراكة متجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧". ويسلم القرار بأهمية كل من خطة عام ٢٠٦٣ والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تحقيقاً لخطة عام ٢٠٣٠. والإطار هو آلية شاملة للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مُضمَّنة في خطة عام ٢٠٦٣. وبناء على ذلك، فهو يمثل خريطة الطريق من أجل "توحيد الأداء" وتعزيز التنسيق والاتساق في دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وأجهزته ومنظّماته.

٩٢ - ولتقديم دعم منسق فعال للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، اتخذت خطوات لتعزيز التنسيق الداخلي في الأمم المتحدة في المنطقة الأفريقية، في أديس أبابا وخارجها على حد سواء. وفيما يتعلق بهذه الشراكة، سعى فريق الاتصال التابع للأمم المتحدة الذي يتألف من وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها التي يقع مقرها في أديس أبابا، والذي ما فتئ يقوم بدور متندى مكمل لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، سعى إلى تعزيز الاتساق الداخلي والتقارب والتآزر داخل كيانات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في أديس أبابا من أجل القيام بدور أكثر فعالية في تعزيز الشراكة في سياق الآلية. وفيما يتعلق بالتنسيق الداخلي في الأمم المتحدة خارج أديس أبابا، قرر، اجتماع مشترك بين أمانة الآلية وفريق الأمم المتحدة الإنمائي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب ووسط أفريقيا، عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قرر عقد حوارات/مناقشات مشتركة بشأن السياسة العامة تتصل بالمسائل المواضيعية ذات الأولوية في المستقبل.

خامساً - خاتمة وتوصيات في مجال السياسة العامة

٩٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البلدان الأفريقية إحراز تقدم في تنفيذ خطة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في سياق خطة عام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الأولى لتنفيذها. وبدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، عملت البلدان الأفريقية من أجل تعميم خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أطرها الإنمائية الوطنية. وقد أحرز تقدم ملحوظ نحو إنشاء منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية، وهي أحد المشاريع الرئيسية في إطار خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذها، مع اعتماد المرفقات الثلاثة المتبقية للاتفاق الثلاثي بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة، والمتعلقة، أي المرفقات، بقواعد المنشأ والإجراءات التصحيحية التجارية وتسوية المنازعات. ومهد ذلك السبيل إلى التوقيع على الاتفاق والتصديق عليه في نهاية المطاف.

٩٤ - وواصلت البلدان الأفريقية تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز تطوير الهياكل الأساسية من خلال تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، والمبادرة الرئاسية لدعم الهياكل الأساسية لتحقيق رؤية خطة ٢٠٦٣ فيما يتعلق بإنشاء هياكل أساسية ذات مستوى عالمي. وبالمثل، اتخذت تدابير في قطاعات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الأخرى ذات الأولوية وهي الزراعة، والتعليم، والصحة، والعلم،

والتكنولوجيا، والحكومة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة. وعلى الرغم من صعوبة البيئة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠١٦، دعمت التدابير التكميلية التي نفذها المجتمع الدولي من خلال التمويل والتجارة وتخفيف عبء الديون والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتنوع والتكامل الإقليمي على حد سواء من أجل تنفيذ أولويات أفريقيا.

٩٥ - وعلى الرغم من أن البلدان الأفريقية قد تولت زمام أمورها بالكامل فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وعملت على تعميم هذه الأهداف وإدماجها في أطرها الإنمائية الوطنية، واستراتيجياتها وميزانياتها، فإن إشراك القيادة السياسية على أعلى المستويات سيكتسي أهمية بالغة من أجل تحقيق التقدم صوب تنفيذ هذه الأهداف. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الطبيعة الشاملة للأهداف وترابطها، من الضروري كفالة مشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في تنفيذها ورصدها، بما في ذلك الوزارات والسلطات البلدية، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني.

٩٦ - وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي في السنوات الأخيرة، فإن سوء التغذية ما زال يؤثر في عدد كبير من السكان في أفريقيا. وبسبب الجفاف وغيره من الآثار المتصلة بتغير المناخ، يؤثر الجوع والمجاعة في عدد من البلدان في المنطقة. وستكون الجهود الرامية إلى تحسين الإنتاجية الزراعية عوامل حيوية في معالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي. أما بلوغ هدف رصد ١٠ في المائة من مخصصات الميزانية الوطنية للزراعة، تمشيا مع إعلان مابوتو، وزيادة الاستثمار في الزراعة، بسبل منها الري، وتحسين إدارة الأراضي، واستحداث أنواع جديدة من المحاصيل، فسيساعد أيضا على التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ على الزراعة في أفريقيا. ولدعم هذه الجهود، ينبغي أن يزيد للشركاء في التنمية في النسبة المئوية للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للتنمية الزراعية.

٩٧ - وسيكون للتعليم عامل أساسي في تحقيق رؤية خطة عام ٢٠٣٠ "ألا يتخلف أحد عن الركب". ومن خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، سجلت البلدان الأفريقية زيادة كبيرة في الالتحاق بالمدارس الابتدائية. ومع ذلك، يفتقر عدد كبير من الأطفال الأفارقة إلى الإلمام بمهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية بسبب رداءة نوعية التعليم. وفي هذا الصدد، تحتاج البلدان الأفريقية إلى تعزيز نظمها التعليمية مع التركيز على التعليم الابتدائي والثانوي والعالي لتحسين نتائج التعلم والعمل في المستقبل. وبالمثل، بالنظر إلى ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب في جميع أنحاء أفريقيا، لا بد من بذل الجهود من أجل تعزيز التدريب التقني والمهني من أجل تزويد الشباب بالمهارات ذات الصلة بسوق العمل.

٩٨ - وسيكون من المهم للغاية الاستثمار في الهياكل الأساسية الجيدة من أجل تحقيق الأهداف المبينة في كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى تعزيز تطوير الهياكل الأساسية من خلال برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، لا يزال العجز في الهياكل الأساسية في أفريقيا كبيرا. وفي هذا الصدد، سيتعين على البلدان الأفريقية القيام بإصلاحات وإطلاق الطاقات المحلية والأجنبية الشريكة من القطاع الخاص للاستثمار في الهياكل الأساسية، بطرق منها إنشاء أطر تنظيمية وقانونية تمكينية من أجل تحقيق برنامج عمل داكار.

وبالمثل، سيتعين على الشركاء في التنمية بذل جهود تكميلية لدعم تطوير الهياكل الأساسية من خلال التمويل وبناء القدرات، ولا سيما من أجل تنفيذ المشاريع المقبولة لدى المصارف.

٩٩ - وعلى الرغم من أن القارة أحرزت تقدماً ملحوظاً في تعميم المساواة بين الجنسين وفي تعزيز تمكين المرأة، فلا تزال هناك تحديات كبيرة. وسيطلب إحراز مزيد من التقدم تقديم دعم أكبر للنساء والفتيات الأفريقيات من خلال اعتماد سياسات محددة الأهداف لتعزيز فرص حصول المرأة على حقوقها القانونية وعلى الحق في الملكية والتمكين الاقتصادي، والأصول الإنتاجية مثل الأرض والتمويل. وعلاوة على ذلك، فمن الأهمية بمكان وضع السياسات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز هذه السياسات، على سبيل الأولوية العليا وبطريقة شاملة للجميع، وإدماجها في كامل مراحل تنفيذ جميع أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ومن الضروري أن يقدم الشركاء في التنمية الدعم المالي لما تبذله البلدان الأفريقية من جهود تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٠٠ - ولا يزال التمويل يشكل تحدياً كبيراً في تنفيذ خطة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وما لم يتوفر هذا التمويل فمن المرجح أن تنشأ عن ذلك صعوبات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تواصل البلدان الأفريقية بذل جهودها الرامية إلى حشد مزيد من الموارد المحلية من المصادر العامة والخاصة على السواء، بوسائل منها توسيع القاعدة الضريبية، والحد من الإعفاءات، ووقف التدفقات غير المشروعة.

١٠١ - وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في التخفيف من عبء الدين من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين إلى جانب استقرار الاقتصاد الكلي، فقد ارتفعت ديون عدد من البلدان الأفريقية بسرعة في السنوات الأخيرة، مما ينذر باحتمال وقوع مشكلة ديون تذكرنا بما حدث في الثمانينات. فلا بد من بذل جهود على الصعيدين الوطني والدولي من أجل الحفاظ على القدرة على تحمل البلدان الأفريقية لعبء الدين بهدف تحرير الموارد اللازمة للتنمية والحد من الفقر.